

حقائق التأويل

[13] بعيدا منه قصيا ، وغريبا أجنبيا . وإذا كان ذلك سائغا في اللغة وجب حمله على موافقة دلالة الآية ، في وجوب رد المتشابه إلى المحكم ، فيعلم الراسخون في العلم تأويله إذا استدلوا بالمحكم على معناه ، ولو كان العلماء لا يعلمون شيئا من تأويل المتشابه بته ، ما كان لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله علم أمير المؤمنين عليه السلام التفسير ، معنى ، لان معنى التفسير والتأويل إنما يكون لما غمض ودق ولم يعلم بظاهره . وهذه صفة المتشابه ، وأما المحكم الذي يعلم بظاهره ، فلا حاجة بأحد إلى تعليمه ، لان أهل اللسان فيه سواء ، ولولا أن الأمر على ذلك لما كان لدعاء النبي صلى الله عليه وآله لابن عباس (ره) بأن يعلمه التأويل معنى ، لانا نعلم انه لم يرد عليه السلام تعليمه الظاهر الواضح ، فلم يبق إلى الغامض الباطن . ومن وجه آخر: أن حقيقة الواو الجمع ، فوجب حملها على سنن حقيقتها ومقتضاها ، ولا يجوز حملها على الابتداء الا بدلالة ، ولا دلالة ههنا توجب صرفها عن الحقيقة ، فوجب حملها على الجمع ، حتى تقوم الدلالة . وكان أبو حاتم السجستاني يقول: (إن الوقف على قوله تعالى: [وما يعلم تأويله الا الله] ، لانه قد حذف من الكلام (أما) ، وكأنه تعالى قال: (وأما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به) ، وزعم أنه إنما جاز حذفها لانه قد جرى ذكرها وهو قوله تعالى: (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه). قال: (و (أما) لا تكاد تجئ في القرآن مفردة حتى تثني أو تثلث أو تزداد على ذلك كقوله
